

تطور النظام العربي

غير أن التحديات التي واجهها النظام العربي في عامي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ لم تقف عند حدود العراق وفلسطين فحسب وإنما امتدت لتطوّل نطاق النظام الجغرافي برمته، فتم توسيع نطاق التدخل في شعون وحداته ليشمل بوضوح دولاً مثل السودان ولبنان فضلاً عما عانى منه عدد من الدول الأخرى من تطورات ماسة بالاستقرار السياسي، والأهم من ذلك قد يكون المحاولة الأمريكية لطرح نظام بديل للنظام العربي أصلاً. وقد مثل هذا الطرح الفكرة النقيضة لمحاولات هذا النظام الإصلاح من شأنه في أعقاب احتلال العراق من خلال مشروعات إصلاح جامعة الدول العربية.

في الإطار السابق قد يكون من المفيد أن تتضمن الدراسة لأوضاع النظام العربي في عامي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ النقطتين التاليتين:

١- احتلال العراق وتدابيراته على النظام العربي الرسمي

٢- النظام العربي ومحاولات الإصلاح.

أولاً- احتلال العراق وتدابيراته على النظام

العربي الرسمي:

اختلف موقف النظام العربي الرسمي من تهديد العراق والعدوان عليه عن موقفه من احتلال العراق، فبينما تصدى بسقف عال نسبياً من المواقف الدبلوماسية للتهديد والعدوان الأمريكيين على العراق حدثت نقلة جذرية في موقف النظام من احتلال العراق على نحو ما يبين التحليل التالي.

واجه النظام العربي في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ تحديات متصلة غير مسبقة، منذ نشأته تتمثل في التهديد بالعدوان على العراق، ثم احتلاله واستمرار هذا الاحتلال مع محاولة مد نطاق الهيمنة إلى سائر وحدات النظام العربي بل والقضاء على نموذج النظام العربي ذاته وإحلال نموذج بديل. وليس من المفيد الجدال حول ما إذا كانت هذه التحديات تفوق تحدي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتدابيراته على النظام العربي، فكلاهما -أي تحدي احتلال العراق وفلسطين- يمثل كارثة، غير أن ما يجعل الأول أكثر خطورة من حيث تداعياته أن النظام العربي ما زال يتمسك ببعض المواقف ولو اللفظية الراضية للاحتلال الإسرائيلي والمدينة له بينما أبدى النظام نفسه قدرًا عاليًا من التكيف في سلوكه تجاه احتلال العراق انتقل به من الرفض والتصدي إلى ما يشبه القبول بهذا الاحتلال والتعايش معه على نحو ما سنرى.

ينسحب ما سبق على السلوك الرسمي للنظام فحسب، أما على الصعيد غير الرسمي؛ فقد كانت هناك تعبيرات عديدة ذات طابع جماهيري أو مرتبط بمؤسسات المجتمع المدني في المجتمع العربي ترفض هذا الاحتلال بوضوح، ومع ذلك فإن كافة هذه التعبيرات لم يكن لها دور مؤثر في الحصيعة النهائية لأداء النظام، لكن ظاهرة المقاومة في النظام العربي اضطلعت وحدها بهذا العبء، وتمثلت أساساً في استمرار المقاومة الفلسطينية وصمودها على الرغم من الظرف المأساوية التي عملت في إطارها من ناحية، والانبثاق السريع للمقاومة الوطنية في العراق التي كانت لها تأثيراتها الواضحة داخل العراق وخارجه من ناحية أخرى.

١- موقف النظام العربي من تهديد العراق والعدوان عليه:

وقعت الأزمة التي سبقت العدوان على العراق واحتلاله في ظل انقسام عربي بدت آثاره واضحة على أداء النظام العربي في مواجهتها، وسواء كان هذا الانقسام يرجع إلى عوامل بنيوية عربية كرواسب تداعيات الغزو العراقي للكويت، أو غياب القيادة الفاعلة للنظام، أو إلى عوامل عالمية، على نحو ما سنرى، فإنه -أي هذا الانقسام- قد مثّل خروجًا واضحًا على مألوف سلوك النظام العربي إزاء التهديدات الخارجية، ذلك أن الخبرة الماضية لهذا النظام تشير إلى أن العرب قد توحدوا عادة، على الرغم من خلافاتهم أو نزاعاتهم أو صراعاتهم البينية في وجه التهديدات الخارجية^(١).

هكذا فعلوا في الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ في مواجهة إسرائيل ومن تحالف معها، وهكذا فعلوا أيضًا في عام ١٩٨٧ بمناسبة الحرب العراقية/الإيرانية، لكنهم في هذه المرة أخفقوا في التوحد إزاء التهديدات الأمريكية للعراق ثم العدوان عليه، على الرغم من أن ذلك قد تم على الصعيد اللفظي على نحو ما سنرى، ويعني ذلك أن واحدًا من الملامح البنيوية الأساسية الإيجابية في النظام العربي قد تلاشى في أزمة التهديد بالعدوان على العراق، وللأمانة فإن بدايات هذا التطور يمكن أن تُرد إلى الخلاف العربي/العربي حول الاستعانة بقوات أجنبية لتحرير الكويت، لكن فكرة أن المعتدي كان عربيًا، وأن ثمة شرعية ما يمكن أن تُنسب لدور خارجي في تحرير بلد عربي من غزو تعرض له خاصة في إطار الاستناد لقرارات من مجلس الأمن، غطت في حينه على هذا الخلاف، أما الآن فقد بدا الخلاف صريحًا، لأن نية العدوان كانت مبيتة وواضحة وتم وضعها موضع التنفيذ وانتهت إلى احتلال كامل

للعراق، وهي أخطر نتيجة ترتبت على صدام للنظام العربي مع القوى المهيمنة في النظام العالمي منذ نشأة ذلك النظام في عام ١٩٤٥^(٢). ولذلك فإن الانقسام إزاءها بدا مخيفًا ومنذرًا بأوخم العواقب بالنسبة لمستقبل النظام.

ويمكن في الواقع أن يُرد هذا الانقسام في المواقف العربية إلى ثلاثة عوامل: أولها عوامل عالمية ترتبط بالولايات المتحدة وسياستها، وثانية قطرية عربية تتعلق بهشاشة النظم العربية أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وثالثة عربية-عربية تنبثق من النظام العربي.

أما العوامل العالمية فتشير إلى الوضع الراهن في النظام العالمي الذي يتسم منذ العقد الأخير من القرن الماضي بأحادية قطبية من حيث بنية القيادة فيه، الأمر الذي أعطى للولايات المتحدة الأمريكية قدرة أكبر على التأثير على مجريات السياسة العالمية مقارنة بمرحلة القطبية الثنائية، ولما كان هدف الاستراتيجية الأمريكية الواضح هو إدامة الهيمنة الأحادية على النظام العالمي، فإن ثمة مهام مطلوبة لإنجاز هذا الهدف، ومن ضمن هذه المهام أو ربما في القلب منها تأمين مسألة النفط بالنسبة للمصالح الأمريكية، الأمر الذي يُغري الإدارة الأمريكية بأن تفعل ما فعلت في العراق وله ما له من مكانة عالمية في إنتاج النفط وتصديره وكذلك في الاحتياطي الثابت منه.

ومن المؤكد أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أيضًا كانت طبيعتها وحقيقتها تأثيرها في السياسة الأمريكية قد أعطت الإدارة الأمريكية فرصة ذهبية للمضي قدمًا في تنفيذ خططها العالمية إن لم يكن بإكراه الآخرين دون عنف فليكن باللجوء إلى أقصى درجات العنف كما حدث بالفعل في حالي أفغانستان والعراق^(٣).

النظم الحاكمة في الدول التي تعتمد على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية تخشى، بحق أو بغير حق، من أن اختلافها مع السياسة الأمريكية، ولا نقول تحديها لها، قد يسبب لتلك النظم مصاعب اقتصادية وعسكرية هي في غنى عنها، فإنه من الواضح أن النظم الحاكمة في الدول التي لا تعتمد على مساعدات أمريكية قد فهمت الرسالة، أي أدركت أن هناك رؤية أمريكية جديدة لمستقبل المنطقة، وأن الإدارة الأمريكية مستعدة للوصول في تنفيذ هذه الرؤية إلى آخر المدى. ولذلك فإن الانحناء أمام العاصفة أو الاختباء منها أصلاً قد يكون سلوكاً رشيداً. وعليه فإن الاختلاف الحقيقي بين مواقف الفئات الثلاث تمثل في أن الدول أعضاء الفئة الأولى، ذات العلاقة الأمنية الواضحة مع الولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت لها تسهيلات - وإن بدرجات متفاوتة- في عدوانها على العراق بينما تكاد الدول أعضاء الفئتين الثانية والثالثة أن تكون قد تساوت في صمتها أو مواقفها الملتبسة الهادئة تجاه العدوان على العراق وتداعياته.

وأخيراً يمكن القول بالنسبة للعوامل المبنية من النظام العربي، أن هذا النظام لم يكن في أحسن حالاته عندما نشبت الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، ولم يكن هذا وضعاً جديداً على أية حال، فمنذ الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ لا يمكن القول بأن النظام العربي قد استرد عافيته تماماً، وذلك دون أن تُنكر أن ثمة محاولات دؤوبة لرأب الصدع في العلاقات العربية/العربية كانت قد جرت في العقد التالي على العدوان وبدا أنها تقترب من غايتها مع السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين على نحو ما ظهر في قمة بيروت ٢٠٠٢^(٤).

غير أن تلك التطورات وغيرها لم تكن تعني بحال أن النظام العربي قد استرد قدرته على التحرك

ويعني ما سبق أن النظم العربية قد شهدت أولاً مدى عنف السلوك الأمريكي تجاه الدولة التي اعتبرتها الإدارة الأمريكية في حينه الهدف الأول لاستخدام القوة وهي أفغانستان، ثم تابعت بعد ذلك، أي النظم العربية، التهديدات الأمريكية للعراق، ولم يكن لديها أدنى شك في صدقية هذه التهديدات.

وبالفعل وقع العدوان على العراق على النحو الذي تنبأ به الكثيرون منذ شهور عديدة سابقة على وقوعه، وبالتالي أصبحت النظم العربية واثقة من أن التهديدات الأمريكية من ذلك النوع ذي الصدقية الكاملة، أي الذي يتجاوز مرحلة "التخويف" في حال الإخفاق في تطويع سلوك المهتد (بفتح الدال) وفقاً لإرادة مصدر التهديد، ولذلك فإن كلاً منها أصبح واثقاً من مصيره فيما لو أنه اعترض على السياسة الأمريكية، وكان لذلك أثره الواضح على صمت النظم العربية أثناء العدوان على العراق أو تبنيها لمواقف غير مألوفة إزاء العدوان عليه، بل وتطوع بعضها بمواقف تكشف عن تأييد ضمني أو غير مباشر للسلوك الأمريكي تجاه العراق.

أما بالنسبة للعوامل القطرية العربية فيمكن القول بأن الأقطار العربية تنقسم من حيث اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاث فئات: فئة أولى تعتمد عليها مباشرة في الحفاظ على أمنها وذلك وفق اتفاقيات معروفة ومعلنة، وفئة ثانية تعتمد عليها بدرجة أقل تتمثل في الحصول على قدر من المساعدات الاقتصادية يختلف من دولة لأخرى وربما تتمثل أيضاً في درجة من درجات الاعتماد العسكري، وفئة ثالثة لا تعتمد على الولايات المتحدة أصلاً من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، غير أن اللافت أن المشاشة السياسية والاقتصادية للدول الواقعة ضمن الفئتين الثانية والثالثة قد جعلت مواقفها متقاربة، بمعنى أنه إذا كانت

وعندما اجتمعت القمة العربية العادية في شرم الشيخ في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٣ تبلور موقفها على النحو التالي^(٧):

- رفض الحل العسكري للأزمة العراقية باعتبار أن القرار رقم ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن لا يوفر غطاءً شرعياً لأي عمل عسكري ضد العراق، وأن مثل هذا العمل سيؤدي إلى مخاطر جمة وتداعيات سلبية تشهد عليها المواقف العالمية المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق، لذلك دعت القمة " جميع الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنب الحرب " مع طمأننتها بأن ذلك يتحقق " من خلال استكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢ " مع العلم بأن قرارات القمة قد رحبت بموقف حكومة العراق من عملية التفتيش، وأشارت إلى التقدم الذي حدث في هذا الصدد.

- بناء على ما سبق فقد كان طبيعياً أن تؤكد القمة على الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومي العربي، وإن خففت الصيغة المستخدمة في البيان الصادر عن المجلس الوزاري بالامتناع عن تقديم أي نوع من المساعدة والتسهيلات لأي عمل عسكري ضد العراق إلى "التأكيد على امتناع الدول العربية عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق أو أي دولة عربية".

- أشارت قرارات القمة إلى تشكيل لجنة رئاسية تضم الرئاسة السابقة والحالية والقادمة للقمة والأمين العام للجامعة بالإضافة إلى الدول الراغبة، وذلك للاتصال مع الأطراف الدولية المعنية خاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لعرض الموقف العربي

الجماعي المؤثر على أرض الواقع، خاصة وقد بقيت العوامل البنوية في هذا النظام على حالها من حيث غياب القيادة داخله والهشاشة الملحوظة لوحده في علاقتها بمحيطها الإقليمي والنظام العالمي، وزاد من هذا الأمر أن قرارات قمة بيروت قد تزامنت مع بدايات الأزمة الأمريكية/العراقية، الأمر الذي ساعد دون شك على قطع الطريق على أية تطورات إيجابية كان من الممكن أن تُرجى من تلك القرارات، ويعني ما سبق أن النظم العربية التي كان من الممكن أن تفكر في تبني سياسات معارضة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة لم تكن لتجد في النظام العربي سيقاً مسانداً لهذه السياسات، لذلك فإن حساباتها بُنيت بالضرورة على أسس قطرية، الأمر الذي لا شك لعب دوراً حاسماً في إجهاض أي تفكير في التمرد على السياسة الأمريكية.

في ضوء ما سبق بدأ الموقف العربي الجماعي الاهتمام بالعدوان على العراق قبل وقوعه بعام وذلك في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ عندما تضمن بيانها الختامي في بنده الثاني والعشرين نصاً يشير إلى أن القادة قد تدارسوا " التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق، وأكدوا رفضهم المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية"^(٨) وعندما اجتمع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورة غير عادية في ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ قبل قمة شرم الشيخ التي عُقدت في الأول من الشهر التالي، أضاف إلى هذا الموقف التأكيد على ضرورة امتناع الدول العربية عن "تقديم أي نوع من المساعدة والتسهيلات لأي عمل عسكري يؤدي إلى تهديد أمن وسلامة العراق ووحدة أراضيه"^(٩) وكان ذلك طبيعياً بالنظر إلى أن جميع المؤشرات كانت تشير إلى قرب وقوع العدوان على العراق.

ووحدة أراضي العراق أو أية دولة عربية أخرى، والتأكيد على ضمان أمن وسلامة ووحدة أراضي الدول العربية كافة.

- تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة بطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لاتخاذ قرار بوقف العدوان وسحب القوات الغازية فوراً خارج الحدود الدولية لجمهورية العراق، والتأكيد على احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي وحرمة أراضيه، وامتناع جميع الدول عن التدخل في شؤونه الداخلية.

- تكليف المجموعة العربية في حالة عدم انعقاد مجلس الأمن أو عدم اتخاذ القرار اللازم لوقف العدوان والانسحاب بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد جلسة طارئة لبحث العدوان على العراق والمطالبة بوقفه الفوري وسحب القوات المعتدية من جميع الأراضي العراقية واحترام وحدة وحرمة أراضيه.

تظهر قراءة هذه القرارات للوهلة الأولى أنها تعبر عن سقف عالٍ للموقف الدبلوماسي العربي، لعله لم يكن ينقصه سوى التحول من مستوى الإدانة والمطالبة بإجراءات معينة والتحرك من أجلها، إلى مستوى اتخاذ خطوات إيجابية كما في استدعاء السفراء أو سحبهم أو التهديد بقطع العلاقات أو حتى قطعها... إلخ. غير أن إمعان النظر في القرارات مع ربطها بما هو معروف من سلوك فعلي للدول العربية في الواقع العملي يفضي إلى الملاحظات التالية:

- لم تكن هذه الإجراءات موضع إجماع فعلي كما قد يبدو من الإجماع "الإجرائي" عليها إذا جاز التعبير، فقد كان من المعروف أن هناك عددًا من الدول العربية يتناقض في موقفه مع روح الموقف

عليها، والتشاور مع الحكومة العراقية لبحث سبل مواجهة التحديات الخطيرة التي يواجهها العراق وما يهدد الدول العربية من مخاطر واحتمالات.

- رفضت القمة بطريق غير مباشر الدعاوى الأمريكية الخاصة بإسقاط النظام العراقي، وذلك عندما أشارت إلى أن شؤون الوطن العربي وتطوير نظمها "أمر تقرره شعوب المنطقة بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية بعيداً عن أي تدخل خارجي. وفي هذا الإطار يستنكر القادة ما يتردد عن محاولات رامية إلى فرض تغييرات على المنطقة أو التدخل في شؤونها الداخلية وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة".

وعندما اجتمع مجلس الجامعة العربية في دورته العادية ١١٩ في القاهرة ما بين ٢٢ و٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ كان العدوان على العراق قد وقع، وقد خلصت مداورات المجلس بشأن هذا العدوان إلى ما يلي^(٨):

- إدانة العدوان الأمريكي/البريطاني على العراق.

- اعتبار هذا العدوان انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وللبادئ القانون الدولي وخروجاً على الشرعية الدولية وتهديداً للسلم والأمن الدوليين وتحديداً للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي المطالب بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية والاحتكام إلى قرارات الشرعية الدولية.

- المطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأمريكية/البريطانية الغازية من الأراضي العراقية وتحميلها المسؤولية المادية والأخلاقية والقانونية عن هذا العدوان.

- تأكيد الالتزام بضرورة امتناع الدول العربية عن المشاركة في أي عمل عسكري يمس سيادة وأمن

امتدادات أو ردود أفعال للسياسات الخارجية للدول العظمى والكبرى^(٩)، ولذلك فإن فقدان الاستقلال من قبل نظام إقليمي ما نتيجة وجود دولة عظمى بين عناصره ينفي عنه أساساً صفة النظام الإقليمي ويجعله منطقة تبعية مباشرة لهذه الدولة العظمى.

عليه فإننا نستطيع أن نقول ببساطة إن الاحتلال الأمريكي للعراق، ومن ثم وجود السيادة في إحدى الدول العربية من الناحية الفعلية في يد دولة عظمى، ناهيك عن أن تكون دولة عربية رئيسة يهز من الأساس فكرة النظام الإقليمي العربي. والحق أن المسؤولين في الإدارة الأمريكية لم يتركوا مجالاً لشك في هذا الأمر، فقد أخذوا بعد احتلال العراق يروجون لفكرة أن وضعاً جديداً قد نشأ في المنطقة وأن على الدول العربية أن تُكيّف نفسها مع هذا الوضع، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل بدت الإدارة الأمريكية ترتدي ثوب المصلح الذي يعرف عيوب النظام برؤيتها ويؤادر بالعمل على تصحيحها بنفسه، وهكذا تداعت "مبادرات" التغيير على العرب من الإدارة الأمريكية وغيرها على نحو ما سنرى.

فهل كان النظام العربي "لقمة سائغة" لمحاولات التدخل الأمريكي المباشر بحيث ننتهي بسهولة إلى "اختفاء" أو "تآكل" النظام العربي في زمن ليس بالطويل وبالتالي تصبح تداعيات احتلال العراق على النظام العربي مرادفة لاختفائه وتآكله كإطار للتفاعلات بين الدول العربية؟ أم أنه -أي النظام العربي- يُيدي من الأداء ما سُمِّكته من الصمود والاستمرار وإن بفاعلية أقل؟

لكي نُجيب على هذه الأسئلة يجب أن نحاول تتبع سلوك النظام العربي في مواجهة احتلال العراق بعد أن أصبح هذا الاحتلال حقيقة واقعة.

العربي الجماعي وجوهره بسبب وجود قواعد عسكرية أمريكية على أراضيه بعيداً عن الجدل اللفظي حول الفارق بين مفهومي "تقسيم التسهيلات" و"عدم المشاركة".

- يُلاحظ كذلك أن دولة عربية واحدة لم تجرؤ على أن تكرر منفردة ما تضمنه قرار المجلس الوزاري في دورته الـ ١١٩ كتعبير عن موقف جماعي، وهكذا اختفت لاحقاً مفردات "العدوان" و"الغزو" ومطالبات الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال... إلخ من قاموس الدبلوماسية العربية على المستوى القطري.

- يُلاحظ أيضاً أن الفقرات الإجرائية من القرار لم تجد حظها من التطبيق، وعلى سبيل المثال فقد انعقد مجلس الأمن وانفض دون أن يتوصل إلى شيء بطبيعة الحال كما هو متوقع، غير أن أحداً لم يسمع أن المجموعة العربية قد طالبت بعقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً لنص القرار السابق، والتي كان مؤكداً أنها ستبني موقفاً قوياً ضد العدوان. كما أن اللجنة الرئاسية التي قضت القرارات بتشكيلها تم تكوينها على مستوى وزاري ولم تُنجز شيئاً يُعتد به.

٢- النظام العربي واحتلال العراق:

بغض النظر عن موقف النظام العربي من تهديد العراق والعدوان عليه، ومدى فاعلية هذا الموقف فإن واقعة الاحتلال أوجدت وضعاً جديداً كان ضرورياً أن تكون له آثاره الواضحة على النظام العربي، ذلك أن فكرة النظم الإقليمية وفقاً لمنطق ظهورها كمصطلح مهم في دراسات العلاقات الدولية قد نشأت مرتبطة بفكرة الاستقلال ولو النسبي عن القوى العظمى، وأنه من غير الصحيح أن يُنظر إلى تلك العلاقات على أنها مجرد

يلاحظ أولاً أن القادة العرب لم يجدوا من المناسب الدعوة إلى عقد قمة عربية طارئة بعد احتلال العراق، وهو ما يُمثل نكوصاً هائلاً عن معايير الدعوة إلى القمم العربية عامة، والعاجلة منها بصفة خاصة. فقد وجد جمال عبد الناصر في ديسمبر/كانون الثاني ١٩٦٣ أن تحويل إسرائيل "لمجرى نهر" عربي يستحق وقفة عربية موحدة عاجلة ومن ثمّ يستدعي الدعوة لعقد قمة عربية، وعُقدت قمة عربية بعد هزيمة الخامس من يونيو/حزيران ١٩٦٧ بأقل من ثلاثة شهور، وأخرى بعد تفجر الصدام بين المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية في سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ بأيام، ورابعة بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في سبتمبر/أيلول ١٩٧٨ بأقل من شهرين، وخامسة بعد غزو العراق للكويت في أغسطس/آب ١٩٩٠ بأيام، وسادسة في الشهر التالي لوصول اليمين المتطرف إلى الحكم في إسرائيل في مايو/أيار ١٩٩٦، وسابعة بعد تفجر انتفاضة الأقصى في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ بأقل من شهر. لذلك كله يبدو عدم مبادرة أحد من القادة العرب بالدعوة إلى عقد قمة عربية في أعقاب احتلال العراق مؤشراً خطيراً على تراجع أداء النظام العربي ومدى "التكيف" الذي سعى أو أُضطر إليه مع السياسة الأمريكية في هذا الصدد خاصة بالنظر إلى قرارات قمة شرم الشيخ والمؤتمر الوزاري التالي لها في مارس/آذار ٢٠٠٣، بل ومدى التفريط في أمور تُعد ماسة بالهدف الأعلى لأي "نظام" وهو هدف البقاء.

ولا يصح بطبيعة الحال الاحتجاج بأن القمم العربية أصبحت "دورية" لأن إقرار مبدأ الدورية في قمة القاهرة عام ٢٠٠٠ كان القصد منه هو ضمان انعقاد القمم في مدى زمني معقول وليس المصادرة على انعقادها بصفة استثنائية في الظروف التي تتطلب ذلك، بدليل أن الملحق الخاص بدورية القمة قد نص على جواز انعقاد القمم بصفة استثنائية في مادته الثالثة التي

أعطت الحق لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بأن يعقد "عند الضرورة أو بروز مستجدات تتصل بسلامة الأمن القومي العربي" دورات غير عادية بشرط أن تتقدم إحدى الدول الأعضاء أو الأمين العام بطلب ذلك ويوافق على عقدها ثلثا الدول الأعضاء. ولما كان أحد لم يتقدم أصلاً بطلب انعقاد قمة غير عادية في أعقاب احتلال العراق، فإن معنى هذا أن قائدًا عربيًا واحدًا لم ير في الاحتلال أمرًا مستجدًا يهدد سلامة الأمن القومي العربي.

غير أن الأمر لم يقف عند حد إخفاق النظام العربي في أن يعقد قمة بصفة استثنائية تتخذ من احتلال العراق وتداعياته عربيًا موضوعًا وحيدًا لها، وإنما كانت القمة التي عُقدت هي قمة أمريكية/عربية انعقدت في الثالث من شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٣ في شرم الشيخ وحضرها قادة خمس دول عربية هي مصر والسعودية والأردن والبحرين وفلسطين. غير أن الدلالة الأخطر من انعقاد قمة أمريكية/عربية وغياب قمة عربية، تمثلت في البيان الصادر عن الجانب العربي في هذه القمة، ذلك أن الجزء المتعلق بالعراق في البيان الختامي مثل تحولاً واضحاً عن مواقف عربية سابقة أحادية وثنائية وجماعية. صحيح أن البيان قد أكد الالتزام باستقلال العراق ووحدة أراضيه في ظل حكومة تمثل الشعب العراقي ونابعة من إرادته الحرة، غير أن القادة العرب أضافوا في بيانهم أنهم يعتبرون قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ وسيلة مفيدة لتحقيق هذه الأهداف. ولجرد التذكير فإن القرار رقم ١٤٨٣ يعترف بسلطة الاحتلال في العراق ويُطلق يدها في نهب ثروات العراق ولا يُعطي لدور الأمم المتحدة في العراق أية اختصاصات ذات طبيعة إلزامية، ولا يفرض أي قيد زمني على أمد الاحتلال^(١٠).

ثم خطا النظام العربي الرسمي خطوة أبعد في اتجاه التكيف مع واقع احتلال العراق وسياساته بقبول

شغل ممثل مجلس الحكم الانتقالي لمقعد العراق في جامعة الدول العربية في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣. كان الجدل دائراً قبل انعقاد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في ذلك التاريخ بين من يُطالبون برفض أن يكون العراق مُمثلاً في الجامعة بسلطة عينتها قوة الاحتلال لتعارض ذلك مع أسس النظام العربي، وبين من يُلحون على قبول أن يكون العراق مُمثلاً بمجلس الحكم الانتقالي بحجة الحفاظ على التواصل مع الشعب العراقي وعدم عزله عن محيطه العربي. وبدا في حينه أن الموقف العملي المناسب قد يُبنى على إعطاء مجلس الحكم الانتقالي صفة المراقب كي لا يكون هناك اعتراف عربي بسلطة احتلال فاقد للشرعية.

لكن مجلس وزراء الجامعة العربية رأى أن يتكرر صيغة غير مسبوقه هي صيغة "الاعتراف المؤقت"، وقد فُهم من وصف المجلس في قراره ذي الصلة للاعتراف بأنه "مؤقت"، بأن دوام هذا الاعتراف مرتبط بمضي المجلس قدماً في طريق "التحرك نحو صياغة الدستور وإجراء انتخابات تُفضي إلى تشكيل حكومة ذات سيادة معترف بها دولياً تتولى مسؤوليات السلطة"، وطالب مجلس الجامعة مجلس الحكم الانتقالي في العراق بتقديم جدول زمني واضح لتنفيذ ما سبق بحيث ينظر فيه المجلس في دورته التالية التي يبحث فيها مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف المشار إليها، ويتخذ القرار المناسب في ضوء التطورات المستجدة، وكلف المجلس الأمين العام للجامعة بتقديم تقرير دوري عن مدى التقدم في تنفيذ القرار^(١١).

ومع ذلك لم يظهر أي مؤشر على أن المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته التي انعقدت في مطلع مارس/ آذار ٢٠٠٤ قد راجع من قريب أو من بعيد قضية تمثيل العراق^(١٢)، وقد نُسبت في هذا السياق تصريحات للأمين العام للجامعة رداً على أسئلة وُجّهت إليه بشأن تمثيل العراق في الجامعة بعد اختتام دورة

المجلس مؤداها أن المجلس قد ناقش المسألة العراقية بحضور وزير الخارجية العراقي، وأن هناك تفاهماً فيما بين الجامعة والدول العربية والأمم المتحدة بشأن ما يجري في العراق، وأن هذا ليس هو الوقت المناسب للحديث عن تغيير تمثيل العراق، وأكد أنه من الضروري أن يُوجد العراق في الجامعة.

والواقع أن قبول تمثيل العراق في الجامعة العربية من قبل مؤسسات أوجدها الاحتلال وتعمل في إطار القبول به واعتبار وجوده مفيداً قد أرسى قيدا موضوعياً على حركة النظام العربي في هذا الصدد. صحيح أن القرارات اللاحقة التي صدرت عن مجلس جامعة الدول العربية سواء على المستوى الوزاري أو مستوى القمة قد تمسكت بحد أدنى من المواقف الصحيحة مثل التأكيد على وحدة الأراضي العراقية واستقلاله ووحدته والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق الشعب العراقي في تقرير مستقبله بحرية إلا أن هذه المعاني بدت باهتة في ظل تواضع الحديث عن إنهاء الاحتلال. فقد اكتفى المجلس الوزاري للجامعة في دورته العادية ١٢١ التي انعقدت بالقاهرة في مارس/ آذار ٢٠٠٤ في معرض الحديث عن إنهاء الاحتلال بعبارة "الترحيب بالدور المركزي للأمم المتحدة في تهيئة الظروف الكفيلة بإنهاء الاحتلال"^(١٣)، وخطت قمة تونس في مايو/ أيار ٢٠٠٤ أبعد قليلاً بدعوتها مجلس الأمن الدولي "إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الاحتلال وانسحاب قوات الاحتلال من العراق في أقرب وقت"^(١٤) أما المجلس الوزاري في دورته العادية ١٢٢ المنعقدة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ فقد اكتفى بالترحيب بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ الصادر في ٨/٦/٢٠٠٤ الذي تضمن الإعلان عن "إنهاء حالة الاحتلال"^(١٥).

ويلاحظ بطبيعة الحال اللغة الباهتة في الحديث عن الاحتلال، وإحالة مهمة إنتهائه إلى كيانات دولية،

تقرر هذه الحكومة استمرار وجود قوات الاحتلال في إطار من التحالف بين دول ذات سيادة.

يتصل بالتحليل السابق الذي بني على أساس وجود قيد موضوعي على حركة النظام العربي الرسمي منذ قبل بأن يُمثل العراق في جامعة الدول العربية من قبل مؤسسات أسسها الاحتلال أن هذا النظام لم يكن من الممكن أن يذكر حرفاً واحداً عن تأييد المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال، فليس من المعقول أن تتبنى منظمة إقليمية عمليات مسلحة ضد حكومة أحد أعضائها، وهكذا غاب أي ذكر للمقاومة في قرارات مجالس الجامعة منذ مارس/ آذار ٢٠٠٤ وحتى الآن، وبينما أدانت هذه القرارات في وضوح كامل كل ما أتمته بأعمال الإرهاب، بل واهتمت بتكرار إدانة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثناء احتلال دولة الكويت فإنها لم تبدأ في إدانة ممارسات قوات الاحتلال في العراق إلا في قمة تونس (مايو/ أيار ٢٠٠٤) بعد أن افتضح أمر هذه الممارسات في سجن أبو غريب وغيره بالإضافة إلى إدانة المجلس الوزاري في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ لعمليات القصف الجوي وغيرها من العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين العراقيين في مختلف المدن والقرى العراقية وتتسبب في سقوط العديد من المدنيين الأبرياء والمطالبة بوقف هذه العمليات، ومع ذلك فإن هذا القرار لم يكن له أي صدى لا على الصعيد الجماعي ولا على الصعيد القطري العربي تجاه ممارسات قوات الاحتلال في العراق في أعقاب صدور هذا القرار وبصفة خاصة بمناسبة عملية "الشبح الغاضب" في الفلوجة التي تمت في الأسابيع الأخيرة من عام ٢٠٠٤.

كذلك شهد شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤ تأكيداً من قبل النظام العربي الرسمي لموقف "التكيف" مع واقع الاحتلال الذي يتبناه على الأقل منذ انعقاد المجلس الوزاري للجامعة في سبتمبر/ أيلول

وعدم وضع سقف زمني لا يجوز امتداد الاحتلال بعده، فالسقف الزمني أما غائب تماماً وإما غير محدد كما في مطالبة قمة تونس في مايو/ أيار ٢٠٠٤ لمجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الاحتلال "في أقرب وقت ممكن". غير أن الملاحظة الأهم يجب أن تنصرف إلى التذكير بأهم ما في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ الصادر في ٢٠٠٤/٦/٨ الذي تضمن الإعلان عن إنهاء حالة الاحتلال.

ولكي نعرف ما الذي رحبت به مؤسسات النظام العربي الرسمية بالضبط يجب أن نتذكر أن القرار ١٥٤٦ سابق الذكر يتحدث فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال عن واقعة لم تكن قد حدثت عند صدوره، فهو ينص في بنده الثاني على أنه "يرحب بأنه سيتم بحلول ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٤... انتهاء الاحتلال وانتهاء سلطة الائتلاف المؤقتة وبأن العراق سيؤكد من جديد سيادته الكاملة"^(١٦)، أي أن انتهاء الاحتلال المقصود والذي رحب به المجلس الوزاري للجامعة الدول العربية في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ هو التطورات التي حدثت بمناسبة ما سمي بنقل السيادة إلى حكومة عراقية، وبالإضافة إلى هذا المعنى الواضح يشير القرار في بنده التاسع إلى أن "وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق هو بناء على طلب الحكومة المؤقتة المقبلة للعراق، ولذا فإنه يعيد تأكيد التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات المنشأة تحت قيادة موحدة بموجب القرار ١٥١١ ٢٠٠٣"^(١٧). أي أن "إنهاء الاحتلال" لا يتعارض مع بقاء قوات الاحتلال التي أصبح اسمها "القوة متعددة الجنسيات"، ويلاحظ أن انتهاء ولاية "القوة المتعددة الجنسيات مرهون بطلب حكومة العراق ذلك" (الحكومة الحالية لا يمكن أن تطلب ذلك بطبيعة الحال) أو لدى "اكتمال العملية السياسية"، أي بقيام حكومة منتخبة انتخاباً دستورياً بحلول ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥ وإن كان هذا لا يمنع بداهة أن

أدان جميع أعمال الخطف والاعتقال في العراق ودعا كل الأطراف لتكثيف جهودها من أجل مساندة الحكومة العراقية المؤقتة في مواجهتها لهذه الأنشطة "الإجرامية" لم يشرف بحرف واحد إلى ضرورة حماية المدنيين العراقيين من القوة المفرطة غير الإنسانية التي اتسم بها الاجتياح الأمريكي للفلوجة وغيرها مع أن الممارسات اللاإنسانية للقوات المشاركة في هذا الاجتياح قد افترض أمرها علي أيدي وسائل الإعلام الأمريكية نفسها.

أما بخصوص إنها الاحتلال فلم يأت المؤتمر بجديد عندما نص في بيانه الختامي على أن "ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق ليست مفتوحة النهاية" وإحالة الأمر برتمته إلى القرار ١٥٤٦ الذي سبق أن توقفنا عنده^(١٨).

وهكذا بقي النظام العربي مثابراً -من خلال مشاركته الرسمية في هذا المؤتمر- على موقف التكيف مع واقع الاحتلال وعدم التصدي له، غير قادر على تطوير نهج بديل يتسق مع أمجديات حل الصراعات وتسويتها التي تشير إلى ضرورة تمثيل كافة الأطراف المنغمسة في الصراع في أية عملية سياسية لتسوية صراع ما ناهيك عن حله، مع أن الوقت مثالي للتفكير في مثل هذا النهج البديل لما بدا من أن السياسة الأمريكية تواجهه من إفلاس واضح.

ويلاحظ أن عملية التكيف التي أشار إليها التحليل السابق لم تقف عند حد المستوى الجماعي الكلي للنظام العربي الرسمي فحسب وإنما طالت بعضاً من وحداته التي قامت في السابق بأدوار ملحوظة في التصدي لمحاولات الهيمنة ويصلح السلوك التصويتي السوري على القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن في مايو/ آيار ٢٠٠٣ والتحويلات التي وقعت في السياسة الخارجية الليبية مثالين واضحين في هذا الصدد.

٢٠٠٣، ففي ذلك الشهر عقد مؤتمر دولي في مدينة شرم الشيخ المصرية لمناقشة المسألة العراقية حضرته دولة الاحتلال والحكومة العراقية المؤقتة وممثلون للأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي والدول الصناعية الثمانية الكبرى والصين وما يسمى بدول الحوار الجغرافي وبعض دول أخرى ليس ثمة منطلق واحد يفسر حضورها.

كرر البيان الختامي للمؤتمر المواقف التقليدية الخاصة بالتأكيد على سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه وسلامتها فضلاً عن وحدته القومية، وعلى حق الشعب العراقي في العيش الآمن المستقر وفي تقرير مستقبله بحرية من خلال الأساليب الديمقراطية وممارسة السيطرة الكاملة على موارده الطبيعية والمالية، وشدد البيان على الدور القيادي للأمم المتحدة في مساندة العملية السياسية في العراق، وهو دور سبق معرفة طبيعته وحدوده بمناسبة "نقل السيادة" في العراق في يونيو/حزيران ٢٠٠٤، غير أنه من الطريف أن هذا البيان قد أضاف لتشيده على هذا الدور القيادي عبارة "وفق ما تسمح به الظروف"، واعتبر البيان أن المؤتمر مثل "خطوة نحو تحقيق مشاركة أوسع لجميع الأطراف السياسية العراقية بما يسهم في نجاح العملية السياسية"، ولا يدري المرء كيف يمكن أن يصل إلى هذه الخلاصة على ضوء الطبيعة الحكومية للمؤتمر ورفض حضور أي ممثلين لقوى سياسية معارضة حتى وإن لم ترفع السلاح، بل ورفض فكرة عقد مؤتمر مواز لمثل هذه القوى.

غير أن موقف المؤتمر من "أعمال العنف في العراق" يستحق وقفة خاصة. لم يكن أحد يتوقع بطبيعة الحال أن يؤيد المؤتمر المقاومة العراقية أو حتى يتفهم دوافعها، فهو مؤتمر حكومي تحضره دولة الاحتلال والحكومة العراقية المؤقتة باعتبارها ممثلاً معترفاً به للعراق "ذي السيادة"، غير أن المؤتمر الذي

لكن الأسئلة بقيت معلقة: لماذا والأمر كذلك لم يتم رفض مشروع القرار؟ فإذا كان الرفض مستحيلاً لماذا لم يكن الامتناع عن التصويت؟ وفيما بعد تعاونت السياسة السورية في كل الخطوات التي من شأنها إسقاط الاتهامات الموجهة لها بأنها تساعد على تسلل "الإرهابيين" إلى العراق أو تتدخل في شؤونه الداخلية.

أما ليبيا فقد كثفت في عام ٢٠٠٣ من عملية التحول في سياستها الخارجية، ففي ١٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٣ صرح العقيد القذافي لمجلة نيوزويك بوجود تعاون ليبي-أمريكي للقضاء على تنظيم القاعدة، وفي ١٥ أغسطس/ آب أعلنت ليبيا في رسالة لمجلس الأمن أنها تتحمل المسؤولية عن تفجير الطائرة بان أمريكيان، وبعد ذلك بيوم واحد أعلنت الإدارة الأمريكية عدم ممانعتها في رفع مجلس الأمن الدولي العقوبات عن ليبيا لكن العقوبات الثنائية ستبقى، وفي هذا السياق أعلنت الخارجية الفرنسية أن باريس تريد تعويضات أكبر لعائلات ١٧٠ قتيلاً بحادث تفجير طائرة يوتا قبل الموافقة على رفع عقوبات الأمم المتحدة عن ليبيا بسبب لوكربي، ولوحت فرنسا باستخدام حق النقض ضد أي مشروع قرار في مجلس الأمن لرفع تلك العقوبات، واستطاعت ليبيا الاتفاق على تسوية هذه المسألة بالموافقة على دفع تعويضات إضافية لضحايا الطائرة قدرها ١٧٠ مليون دولار.

غير أن الخطوة الأهم في هذا الصدد تمثلت في الخطوة الليبية بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل. ففي ١٩/١٢/٢٠٠٣ أصدرت الخارجية الليبية بياناً جاء فيه أن ليبيا "قررت بإرادتها الحرة التخلص تماماً من كل أسلحة الدمار الشامل المخطورة دولياً"، وأنه قد تم التوصل إلى هذه الخطوة بعد اجتماعات مع بريطانيا والولايات المتحدة، وبررت ليبيا ذلك بأن "سباق التسلح لا يخدم أمنها ولا أمن المنطقة ويتعارض مع حرصها الشديد على عالم ينعم بالأمن والسلام داعية

أما بخصوص التصويت السوري على القرار ١٤٨٣ فيجب التذكير بأنه القرار الذي قنن وضع احتلال العراق الذي يفترض أنه مرفوض عربياً، وقد تزامن التصويت على القرار مع عضوية سوريا في مجلس الأمن كعضو عربي وحيد، وقد اختارت الدبلوماسية السورية أن تغيب عن جلسة التصويت أصلاً، وكان السبب المعلن هو عدم إتاحة وقت كاف لمناقشة مشروع القرار في دوائر صنع القرار السورية، واتخاذ قرار مدروس بشأنه، وإن كان المرء لم يستطع أن يمنع نفسه من التأمل في رمزية الغياب السوري ودلالته بالنسبة للموقف العربي من المسألة العراقية برمتها. غير أن المفاجأة وقعت في اليوم التالي للتصويت إذ أعلنت الدوائر الرسمية السورية موافقتها على القرار، وان الأوامر قد صدرت للوفد السوري الدائم لدى الأمم المتحدة بتسجيل تصويت سوريا بهذه الموافقة داخل مجلس الأمن، وجمدي بالذكر أن المندوب الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة قد صرح بأن دمشق يمكنها الانضمام إلى التصويت عبر توجيه رسالة بهذا المعنى إلى رئيس مجلس الأمن. وهي المرة الأولى -فيما أعلم- التي تصوت فيها دولة بالموافقة على مشروع قرار بهذه الطريقة.

لابد للإنصاف من الإشارة إلى أن مصادر الوفد السوري في الأمم المتحدة قد أشارت إلى اقتناع دمشق بأن القرار لا يرقى إلى تطلعات الشعب العراقي وتوقعاته بأن تكون بلاده موحدة ذات سيادة، وأن يتمتع بموارده الطبيعية، ويلعب دوراً على الساحتين العربية والدولية، كما أكدت هذه المصادر أن موافقة سوريا على القرار لا يمكن تفسيرها بأنها تغيير في موقفها الراض للحرب على العراق بوصفها حرباً غير شرعية. وأن سوريا تقف بوضوح إلى جانب ضرورة إنهاء الاحتلال بأسرع ما يمكن وتمكين الشعب العراقي من إدارة بلاده بنفسه من خلال حكومة وطنية^(١٩).

حسين لم يؤد - كما هو متوقع - إلى انكسار في حركة المقاومة، ومن ناحية أخرى لا يوجد دليل قاطع حتى الآن بأن التيار الرئيسي في المقاومة العراقية وليد عناصر خارجية^(٢١).

كذلك شاء البعض أن يتحدث عن المقاومة العراقية بلغة طائفية بمعنى أنها ظاهرة سنوية وليست عراقية، على أساس أن شيعة العراق لا يشاركون في المقاومة المسلحة، ودون إنكار حقيقة أن معظم المقاومة المسلحة للاحتلال يأتي من المناطق السننية فإنها مع ذلك ليست قاصرة على السنة وحدهم، وعلى الرغم من النهاية التي ربما تكون مؤقتة لظاهرة "الصدر" ودون إنكار لتعاون فئات من شيعة العراق مع الاحتلال والحكومة المؤقتة فإنه يمكن القول بأن شيعة العراق يساهمون حتى الآن بصفة عامة في نضال الاحتلال بوسائل سياسية وأهم يراهنون على دور أكبر من خلال الانتخابات يعكس وزهم الحقيقي في العراق من ناحية ويمكنهم من مقاومة المحتل سياسياً من ناحية أخرى.

ولا يمكن مع ذلك إنكار الصعوبات التي تواجه المقاومة الوطنية للاحتلال في العراق وأوضاعها عدم المشاركة الكردية فيها بطبيعة الحال لرهان الأكراد على تحقيق مطالبهم القومية من خلال العملية السياسية التي ترعاها سلطة الاحتلال، وعلى الصعيد الخارجي تواجه المقاومة أيضاً تجفيف منابع الدعم الخارجي بسبب ما سبقت الإشارة إليه من مواقف للنظام العربي الرسمي، وهي مواقف لا تختلف كثيراً من حيث طبيعتها عن الموقف الإيراني، ومعروفة بطبيعة الحال أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الدعم الخارجي في استمرار المقاومة وتعزيزها.

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات فقد استطاعت المقاومة العراقية وفي أقل من سنتين أن تحقق بعض الإنجازات التكتيكية والاستراتيجية على صعيد

كل الدول أن "تخذو حذوها بدءاً بمنطقة الشرق الأوسط من دون استثناء"^(٢٠).

٣- مقاومة الاحتلال في العراق

على الرغم من التكيف العربي مع احتلال العراق فإن ثمة ثوابت قد أبت إلا أن تدخل في ساحة التأثير وأهمها المتعلقة بمناهضة الاحتلال، فلم يشهد التاريخ حالة احتلال أجنبي واحدة لم تولد رفضاً يتخذ أحياناً الطابع السلمي وأحياناً أخرى الطابع المسلح إلا أن الغاية بقيت دائماً إنهاء الاحتلال، ولم يشهد التاريخ المعاصر حركة تحرر وطني واحدة هُزمت قبل أن تحقق غايتها.

ظهرت المقاومة العراقية منذ الأيام الأولى للاحتلال، واستطاعت منذ البداية أن توجه ضربات مستمرة ومؤثرة لقوات الاحتلال، وربما يعود هذا إلى الاستعداد المسبق لسيناريو المقاومة الشعبية من قبل النظام العراقي الذي أسقطه الاحتلال، وربما يعود أيضاً إلى الطريقة التي سقط بها العراق في براثن الاحتلال والتي تضمنت "ذوباناً" للقوات المسلحة العراقية والتشكيلات شبه العسكرية في العراق أكثر مما تضمنت هزيمة كلاسيكية لتلك القوات والتشكيلات الأمر الذي يعني أنها بقيت بأفرادها وربما بقدر يُعتد به من معداتها وأسلحتها الخفيفة وذخائرها، غير أن هذا كله لا يفيد إلا في تفسير ظهورها المبكر وقدرتها على توجيه الضربات المؤثرة أما ظاهرة المقاومة بحد ذاتها فهي وليدة حتمية للاحتلال.

تبارى خصوم المقاومة في وصفها بأنها تمثل فلول النظام السابق التي فقدت امتيازاتها أو عناصر إرهابية وفدت من الخارج لتصفية حسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون هذا صحيحاً لكن "فلول النظام" كانت لديها طرق أيسر للحفاظ على امتيازاتها بالتعاون مع الاحتلال، ولوحظ أن القبض على صدام

وقد واجهت سلطات الاحتلال المقاومة العراقية بسلوبك نمطي قائم على عمليات القمع بالقوة المسلحة، وهو سلوك ثبت عمقه تاريخيًا ناهيك عن الواقع العراقي، بل هو يؤثر فحسب في زيادة أعداد المنخرطين في المقاومة^(٢٢) ومزيد من التمرس من قبل المقاومة بأساليب القتال الملائمة لظروف المسرح العراقي، ولذلك فعندما صدرت تصريحات عراقية وأمريكية رسمية بأن عملية "الشبح الغاضب" التي بلغت ذروتها في الفلوجة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤ سوف تكون هي الفاصلة في القضاء على "الإرهاب" كانت التصريحات دليلاً على أن المقاومة ستبقى وتستمر في التصاعد طالما أن خصومها لا يملكون سوى رؤية تقليدية للموقف برمته يتصورون في إطارها أن القضاء على المقاومة الوطنية يمكن أن يتم بالقوة المسلحة وحدها.

ومن الحقيقي أنه يجري الإعداد في إطار العملية السياسية لانتخابات تجري في الشهر الأول من عام ٢٠٠٥ إلا أن عملية الإعداد هذه يشوبها قصور واضح إذ لا تشمل سوى القوى السياسية القابلة للتحرك في الإطار الذي أوجده الاحتلال، أما الراضون للاحتلال جذرياً وعلى رأسهم قوى المقاومة فهم مستبعدون من هذه العملية، ومعنى هذا أن انتخابات يناير ٢٠٠٥ إذا أجريت في موعدها لن تفضي إلى حكومة ممثلة للطيف السياسي العراقي، وأفضل سيناريو متوقع لهذه الانتخابات هو تكوين حكومة وطنية التوجه تدخل في نضال سياسي مع قوات الاحتلال وقد يصل بها الأمر إلى أن تنسق مع فضائل المقاومة وإن كان هذا السيناريو غير مرجح بسبب الشكوك الكثيرة المحيطة بتوقيت الانتخابات ونزاهتها ودرجة المشاركة الشعبية فيها.

ثانياً- النظام العربي ومحاولات

الإصلاح:

العراق ومحيطه العربي. أما العراق فقد أجبرت المقاومة السياسة الأمريكية دون شك على تعديل سلوكها تجاه احتلال العراق غير مرة فانتقلت من صيغة الحاكم العسكري التي طبقتها في تجربتها في اليابان وألمانيا في أعقاب هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية إلى صيغة الحاكم المدني ثم إلى صيغة مجلس الحكم الانتقالي الذي انبثقت عنه حكومة مؤقتة ثم إلى صيغة "انتقال السيادة" في العراق، ومع ذلك فقد مست كل هذه التغييرات شكل الاحتلال وليس جوهره، إذ بقيت سلطات الاحتلال هي المسيطر الفعلي على كل ما يجري في العراق، وعندما احتدمت انتخابات الرئاسة الأمريكية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ لم تكن المقاومة بالتأكيد قد وصلت في إنجازاتها إلى الحد الذي يجبر الشعب الأمريكي على إعادة التفكير في رئيسه وتغييره، وقد استطاع الرئيس جورج بوش على أية حال أن يوظف مستوى العنف الموجود في العراق لصالح فكرة الخطر الإرهابي الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية والذي لا يوجد شخص خلافه قادر على قيادة الأمة في مواجهته، ومع ذلك فلا شك أن الموقف في العراق الذي لعبت المقاومة دوراً رئيسياً في تشكيله كان سبباً رئيسياً من أسباب الصعوبات التي واجهت الرئيس جورج بوش في حملته الانتخابية.

أما في المحيط العربي للعراق فمن المؤكد أن المقاومة العراقية للاحتلال لعبت دوراً استراتيجياً في كبح جماح السياسة الأمريكية المندفعة إلى السيطرة على الوطن العربي برمته، ويمكن القول بأنه لولا الصعوبات التي خلقتها المقاومة العراقية لسلطات الاحتلال والتي رفعت بشكل ملحوظ من التكلفة البشرية والمالية للاحتلال لكانت السياسة الأمريكية قد واصلت اندفاعها لتطول سوريا وربما إيران وبعد ذلك تصبح مهمة السيطرة التامة المباشرة أو غير المباشرة على المنطقة مهمة ممكنة إن لم تكن يسيرة.

مكّنها من مواجهة الخسائر الاقتصادية للحرب والتقدم المطرد نحو إعادة البناء العسكري وصولاً إلى إنحياز أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣.

ثم واجه تداعيات الانقسام المصري/العربي حول السياسة المصرية الجديدة إزاء التسوية مع إسرائيل منذ رحلة السادات إلى القدس في ١٩٧٧. حاول النظام العربي الرسمي حينذاك إبعاد مصر عن منظومة العمل العربي المشترك وتبنى نهجاً بديلاً قائماً على استمرار المواجهة مع إسرائيل، غير أن تداعيات الحرب العراقية/الإيرانية دفعت النظام العربي لاحقاً إلى احتواء الأزمة والسماح أولاً بإعادة العلاقات المصرية/العربية على الصعيد الثنائي وفقاً لمقررات قمة عمّان ١٩٨٧ وثانياً بعودة مصر إلى الجامعة وعودة مقر الجامعة إلى مصر بموجب قرارات قمة الرباط ١٩٨٩.

وحتى بالنسبة لأزمة غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ التي انقسم النظام العربي حولها كما لم ينقسم من قبل فإنه بدأ اتخاذ خطى وئيدة لكنها غير ثابتة باتجاه إنحياز مصالحة عربية/عربية. صحيح أن المسألة تعثرت طويلاً فلم تعقد قمة عربية عقب قمة أغسطس/ آب ١٩٩٠ إلا بعد ست سنوات كاملة بسبب صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى الحكم، لكنه كان تطوراً إيجابياً أمكن بعده أن يحضر العراق قمة القاهرة ٢٠٠٠ دون أن تناقش "الحالة بين العراق والكويت" كما كانت تسمى لتعود وتناقش في قمة عمّان ٢٠٠١، وكاد النقاش يصل إلى نتيجة لولا تشدد ممثلي النظام العراقي آنذاك والذين أعادوا حساباتهم لاحقاً في قمة بيروت ٢٠٠٢ فقبلوا تفاهماً كان من الممكن أن يؤدي إلى مصالحة عراقية/ كويتية لولا تزامن هذا التفاهم مع تصاعد التهديد الأميركي للعراق، والحرص الأمريكي من ثمّ على تحريه.

غير أنه لا يخفى أن التحدي الذي واجهه النظام العربي في ٢٠٠٣ باحتلال العراق يختلف جذرياً عن كل ما سبق من تحديات، ذلك أنه زعزع من

يظهر تحليل موقف النظام العربي من تهديد العراق والعدوان عليه واحتلاله تردّيًا واضحًا في أوضاعه، وتظهر خبرة التحديات الماضية التي واجهت النظام العربي أن ثمة محاولات قد جرت عادة لمواجهة تلك التحديات بإصلاحه من الداخل، كما تظهر في الوقت نفسه أن هذا النظام كثيرًا ما واجه محاولات لتقويضه من الخارج تمثلت أساسًا في محو حدوده ودمج النظام أو أجزاء منه في إطار أوسع هو الإطار الشرق أوسطي، ويبحث هذا الجزء في الأمرين معًا.

١- محاولات الإصلاح من داخل النظام

واجه النظام العربي منذ نشأته الرسمية في ١٩٤٥ أزمات طاحنة أظهرت قدرة عالية على مواجهتها أو على الأقل احتوائها. واجه هزيمة ١٩٤٨ في أولى الحروب العربية/ الإسرائيلية ورد عليها بمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٩٥٠ التي مثلت بحق نقلة نوعية في الأساس القانوني لمنظومة العمل العربي المشترك بقدر ما أوجدت نظامًا للأمن القومي العربي قادرًا على اتخاذ قرارات ملزمة للكافة بأغلبية الثلثين على عكس ميثاق جامعة الدول العربية، ويقدر ما دعمت هذا النظام بفكرة التعاون الاقتصادي سابقاً بذلك التجربة الأوروبية بسبع سنوات على الأقل. صحيح أن هذا كله لم يترجم على أرض الواقع لكن دلالاته الرمزية تبقى واضحة: أن النظام الرسمي قد رد على كبوته الهائلة في ١٩٤٨ بمحاولة جادة للإصلاح.

واجه النظام كذلك أزمة الهزيمة المذلة في ١٩٦٧ بصيغة ثبتت فاعليتها لإزالة آثار العدوان تمخضت عن قمة الخرطوم في أغسطس/ آب ١٩٦٧ على نحو أثبت أن الأمن القومي العربي ليس وهمًا: أزاحت الدول العربية الرئيسية وفي مقدمتها مصر والسعودية تناقضاتها إلى الخلف باعتبارها تناقضات ثانوية إذا قورنت بالصراع مع إسرائيل، وقدمت ثلاث دول محافظة هي السعودية والكويت وليبيا دعمًا ماليًا لدول المواجهة مع إسرائيل

وهكذا تجاوزت المعاهدة من خلال آلية التصويت في مجلس الدفاع المشترك القصور المنسوب لنظام التصويت في جامعة الدول العربية، غير أنه لم يمكن تطبيقها عملاً ولو مرة واحدة، وربما كانت المرة الأقرب للتطبيق بمناسبة قمتي القاهرة والإسكندرية في عام ١٩٦٤ اللتين أنشأتا قيادة عربية مشتركة، ونصت قراراتهما على التزام الدول بتنفيذ ما تطلبه تلك القيادة^(٢٥)، لكن الدول التي طلب منها تمركز قوات عربية على أراضيها لتحقيق متطلبات الخطة العسكرية العربية التي تتحسب لمواجهة مع إسرائيل رفضت ذلك بوضوح لا يقبل أي لبس، كذلك يظهر الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠ وانضمام عدد من الدول العربية إلى تحالف دولي لتحرير الكويت كم الانتهاكات التي تعرضت لها معاهدة الدفاع العربي المشترك. أما دورية القمم فمن الواضح أنها لم تؤد إلى تغير نوعي في مردود قراراتها، يشهد على ذلك المصير الذي آلت إليه القرارات التي أصدرتها قمة شرم الشيخ في مارس/ آذار ٢٠٠٣ بخصوص التهديد الأميركي للعراق.

ولا يقل أهمية عن الملاحظتين السابقتين أن بعض الأمور الإيجابية المنسوبة للجامعة العربية قد تمت في ظل ميثاقها الحالي وهيكلتها الراهنة كدورها في أزمة المطالبة العراقية بالكويت في ١٩٦١، إذ نجحت الجامعة في تطويق الأزمة وابتداع آليات فاعلة للعمل العربي المشترك كتكوين قوات حفظ سلام لم يكن الميثاق قد أشار إليها من قريب أو من بعيد^(٢٦).

أما إصلاح الشأن الداخلي في الدول العربية فهو أقدم عمراً من إصلاح الجامعة. ألم يتعهد قادة العرب في قمة أنشاص ١٩٤٦ بالعمل على "إنحاض شعوبنا وترقية مستواها الثقافي والمعاشي بحيث تصبح قادرة على مجابهة أي عدوان خارجي مدهم"^(٢٧) ولا يستطيع المرء أن يحسم أكان القادة آنذاك يتحدثون عن التطوير الداخلي والخطر الصهيوني مائل في أذهانهم، أم

الأساس - كما سبقت الإشارة - فكرة النظام الإقليمي العربي، ومع ذلك فإن قوى الإصلاح في النظام بدا وكأنها ما زالت حية وقادرة على التقدم بمبادرات لإصلاحه تمثلت في سلسلة من المقترحات تقدم بها عدد من الدول لإصلاح منظومة جامعة الدول العربية وإلى حد ما إصلاح الشأن الداخلي في الأقطار العربية^(٢٨).

لم تكن هذه هي المرة الأولى بطبيعة الحال التي تُطرح فيها مبادرات لإصلاح جامعة الدول العربية، ذلك أن تاريخ محاولات الإصلاح يعود إلى سنوات قليلة تلت تأسيس الجامعة، فمنذ ١٩٤٨ بدأت مقترحات الإصلاح تتوالى، تارة باقتراح تنسيق للسياسات الخارجية للدول العربية، وثانية بإنشاء اتحاد عربي يراعي الفروق بين الدول العربية، وثالثة بتكوين "جمعية شعبية" عربية تعزز مؤسسة الجامعة، ورابعة بتأسيس محكمة عدل عربية، وخامسة بتعديل الميثاق أصلاً^(٢٩). يلفت النظر أيضاً أن كافة تلك المقترحات قد استجابت لنص الميثاق في مادته التاسعة عشرة بخصوص إمكان تعديله بأغلبية الثلثين لكن أيًا منها لم يحظ بالتراضي المطلوب بين الدول العربية كي يشق طريقه إلى حيز الوجود على رغم مرور مدة زمنية أكثر من كافية على تقدم مقترحات الإصلاح، وربما تكون الملاحظة الأكثر أهمية أن المحاولتين الوحيدتين اللتين نجحتا لإصلاح منظومة جامعة الدول العربية وهما توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٩٥٠ والاتفاق على دورية انعقاد مؤتمرات القمة العربية في بيروت ٢٠٠٠ لم تتركاً تأثيراً يذكر على العمل العربي المشترك. مثلت المحاولة الناجحة الأولى تطوراً نوعياً بالنسبة لجامعة الدول العربية كونها أقامت نظاماً أمينياً قومياً عربياً يمكن اتخاذ قرارات بصدده (عن طريق مجلس الدفاع المشترك) بأغلبية الثلثين، وعززت هذا النظام بتعاون اقتصادي، سابقة بخطوتها تلك المنظومة الأوروبية بحوالي سبع سنوات.

الأمين العام، وأخرى يمكن إيجاد قواسم مشتركة بينها تتمثل في باقي المبادرات التي أمكن استخلاص عدد من مقترحات التطوير منها، وتتضمن إنشاء برلمان عربي ومجلس أمن عربي ومحكمة عدل عربية ومصرف عربي للاستثمار والتنمية وهيئة لمتابعة تنفيذ القرارات ومجلس أعلى للثقافة العربية، فضلاً عن مقترحات لتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك وتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل نظام اعتماد القرارات في جامعة الدول العربية^(٢١).

أشارت المقترحات للوهلة الأولى عددًا من الملاحظات، أولها كثرتها التي لا بد وأن تُثقل كاهل الجامعة تنظيميًا وماليًا، وثانيها مفارقة بعضها للواقع العربي كما في الحديث عن إنشاء برلمان عربي في مجموعة من الدول لا يعرف بعضها سلطة تشريعية أصلاً، أو في تصور إمكانية الموافقة على إنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ قرارات الجامعة تفرض عقوبات على الدول غير الملتزمة في مناخ يشي بالإفراط في "القطرية"، وثالثها ازدواجيتها مع مؤسسات قائمة كما في اقتراح إنشاء مجلس أعلى للثقافة العربية مع وجود منظمة عربية تختص بهذا الجانب تحديداً.

أما إصلاح الشأن الداخلي في الأقطار العربية فكان نصيبه من المبادرات العربية أقل، إذ خلت المبادرة المصرية تمامًا من حديث الإصلاح الداخلي، وأشارت المبادرة السعودية بشكل عام وعابر إلى توفير شروط النهضة والتنمية المستدامة وتطوير المشاركة السياسية، كذلك تحدثت المبادرة اليمنية عن تشجيع الممارسات الديمقراطية والمؤسسية واحترام حقوق الإنسان، وطرحت الأفكار السودانية ضرورة تعزيز الشورى وتشجيع قيام منظمات المجتمع المدني ورعايته^(٢٢).

تجمعت مبادرات إصلاح جامعة الدول العربية وأفكار التطوير الداخلي لأعضائها إذن لتكون محورًا أساسيًا من محاور اهتمام قمة تونس الدورية التي كان

أن المسألة كانت مرتبطة برؤية حلفاء أمس للخطر الشيوعي الوشيك؟^(٢٨) وأيًا كانت الإجابة فالأمر المؤكد أن حديث الإصلاح الداخلي قد تم وأده فلم يجد طريقه بعد ذلك إلى القمم العربية حتى كانت قمة شرم الشيخ ٢٠٠٠. بل لقد بدت بعض القمم العربية مغرقة في محافظتها كما فعلت قمة الدار البيضاء ١٩٦٥ في ذروة المد القومي عندما وقع القادة العرب فيها ما سُمي بـ"ميثاق التضامن العربي" الذي نص على "احترام سيادة كل من الدول العربية، ومراعاة النظم السائدة فيها وفقًا لدساتيرها وقوانينها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية"^(٢٩)، بل إن بعض مقترحات تطوير الجامعة تحدثت عن تضامن عربي لوأد محاولات التغيير إن وقعت ضد أي نظام في أي بلد عربي. وفي قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣ بعد حوالي أربعين سنة من قمة الدار البيضاء ١٩٦٥ بدت مسألة الإصلاح الداخلي مفروضة من الخارج وكانت الحراب الأميركية ما تزال في غمدها، ولذلك جاء موقف القمة من المسألة قاطعًا "إن شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة بما يتفق ومصالحها الوطنية والقومية بعيدًا عن أي تدخل خارجي، وفي هذا الإطار يستنكر القادة ما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغييرات على المنطقة أو التدخل في شؤونها الداخلية، وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة"^(٣٠).

وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي يواجه فيها النظام العربي الأمرين معًا- أي إصلاح الجامعة وإصلاح الشأن الداخلي في الأقطار العربية- وذلك من خلال قمة تونس التي عقدت في مايو/ أيار ٢٠٠٤ بعد أن تأجلت شهرين عن موعدها الدوري.

في إصلاح الجامعة العربية واجهت قمة تونس بعضًا من مبادرات التطوير، وقامت الأمانة العامة بدورها في محاولة تأطير هذه المبادرات، ففرقت بداية بين مبادرات تفضي إلى تغيير نظام الجامعة وتتمثل في المبادرتين اليمنية والليبية اللتين وُضعتا بنصهما في تقرير

مقررًا لها أن تنعقد في مارس/ آذار ٢٠٠٤ فتأجلت، وبدا أن التأجيل يجد ذاته انعكاس لأزمة النظام واختراقه الواضح من الخارج، فقد ترددت الدولة المضيفة حينًا حتى أعلنت الموافقة على انعقادها، وبدت الأمور بعدها ساكنة تمامًا بما يُنبئ بحالة من عدم الحماس لانعقادها أو على الأقل الترقب. ثم جاءت نتائج اجتماعات المجلس الوزاري للجامعة محطةً إلى حد كبير بعد أن أصبح واضحًا أن ملف الإصلاح سوف يُرحل من الناحية الفعلية إلى قمة الجزائر في عام ٢٠٠٥، ثم تواترت الأنباء حول خلافات حادة داخل اجتماعات المجلس الوزاري المنعقد في تونس، لكي يُفاجأ الجميع بعد ذلك بقرار سيادي تونسي بإرجاء القمة.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها تأجيل لقمة عربية، بل إن السابقة الأولى لتأجيل قمة عربية - وهي تأجيل قمة فاس لعام ١٩٨١ - تُعد أكثر فداحة، ففي تلك المرة كان القادة وليس وزراء خارجيتهم قد وصلوا بالفعل إلى مدينة فاس، وكانت النية تنعقد على مناقشة مبادرة الأمير فهد ولي عهد المملكة العربية السعودية آنذاك لتسوية الصراع العربي/الإسرائيلي، ورأى الملك الراحل الحسن الثاني مضيف القمة أن غياب الرئيس السوري حافظ الأسد يجعل انعقاد القمة بلا معنى، وعلى الرغم من أنه كان محمًا في هذا على الصعيد الموضوعي إلا أن قراره بهذا الخصوص كان صاعقًا. فقد ألقى في الجلسة الافتتاحية للقمة كلمته الشهيرة التي أعلن فيها تأجيل القمة إلى أن تتوفر ظروف نجاحها وهو ما حدث بالفعل، إذ انعقدت القمة بعد عام كامل في المدينة نفسها وأقرت مبادرة الأمير فهد التي عُرفت بعد ذلك بصيغة فاس.

بدت الظروف غير مواتية إذن للنجاح في إعطاء دفعة لجهود إصلاح الجامعة والشأن الداخلي في الأقطار العربية، لكن قمة تونس عقدت لاحقًا في مايو/ آيار ٢٠٠٤، وبقي الأمل قائمًا حينذاك في أن توافق على أحد مقترحات التطوير على الأقل كبدائية، وأن تُقر

بعضها من حيث المبدأ، وأن تُحيل شريحة ثالثة منها لمزيد من الدراسة. لكن القمة بدت غير معنية بمناقشة الموضوع أصلاً؛ فأُحيل الملف برتمته إلى قمة الجزائر ٢٠٠٥^(٣٣)، مع أن السنة الفارقة بين قمتي تونس والجزائر تشهد تحديات لمنظومة الجامعة العربية لا تخطر على عقل بشر، ومن ثم كان من حسن التدبير أن تبدأ -ولا نقول تنطلق- عملية إصلاح هذه المنظومة في أعقاب قمة تونس مباشرةً واستنادًا إلى قرارات تصدرها. أما الإصلاح الداخلي فيتعين على المواطن العربي أن يهرول بين وثائق ثلاث لقمة تونس لكي يستكشف ملامح موقف القمة منه، هذه الوثائق الثلاث هي البيان الختامي للقمة، وإعلان تونس، ووثيقة العهد والاتفاق. حرص البيان الختامي على التذكير بأن جهود التطوير والتحديث للمجتمعات العربية قائمة، وأن الحديث يدور حول مواصلتها وليس تدشينها، كما أشار إلى تأييده للجهود والمبادرات العربية (وليس الخارجية) التي تهدف إلى الارتقاء بهذه الجهود، وأكد أن غاية تلك الجهود هي "تحقيق تقدم المجتمعات العربية النابع من إرادتها الحرة، وما يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية والدينية والحضارية وظروف كل دولة وإمكاناتها".

ومع أن البيان قد مضى -بعد ذلك- يحدد أبعاد التطوير بالديمقراطية، والشورى، واحترام حقوق الإنسان، ودعم دور المجتمع المدني، وتعزيز الاهتمام بالطفولة والشباب، ومواصلة النهوض بدور المرأة، إلا أن هذا كله قد فقد قيمته العملية بعد أن وضع كل طرف في صياغة البيان ما يريد من قيود، فالتطوير لن ينبع من القيم والمفاهيم الثقافية والدينية والحضارية فحسب، وإنما لابد أن يتفق مع ظروف كل دولة وإمكاناتها؛ وهي صيغة تسمح لكل من يريد أن يغلُق باب التطوير بأن يُحكِم إغلاقه. ومن المؤكد أن دعاوى التطوير الخارجية ذات الطابع الانتهازي لا تستحق مجرد التوقف عندها، لكنه من المؤكد أيضًا أن قضية التطوير الداخلي باتت

أما في إطار الموقف الراهن فلم تحمل مبادرة الشرق الأوسط الكبير أي جديد أيضًا، فمنذ توصلت الإدارة الأمريكية الحالية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ إلى ذلك الاستنتاج القاضي بأن الوطن العربي بات معملاً لتفريخ الإرهاب؛ بسبب نظمه الاستبدادية وتخلفه التعليمي والاقتصادي، أخذ رجال الإدارة الأمريكية سواء في البيت الأبيض أو في وزارة الخارجية الأمريكية يخرجون من حين لآخر بوابل من الأفكار الخاصة بضرورة التطوير الديمقراطي في الوطن العربي وآليات ذلك، وحثمية تغيير المناهج التعليمية العربية؛ لتخليصها مما يُحُض على كراهية الآخر فيها. إلى أن جاءت المبادرة الأخيرة لتجمع هذا كله وتعطيه اسم "الشرق الأوسط الكبير".

مع ذلك، فإنه يمكن القول بأن التدقيق في مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" يكشف عن أنها قد تضمنت جديدًا بأحد المعاني، فهي المرة الأولى التي تُطلق فيها الولايات المتحدة مبادرة في هذا الإطار الواسع وتجعل هدفها الرئيسي هو الإصلاح الداخلي، ذلك أن كافة المشروعات الشرق أوسطية السابقة تميزت إما بكونها ذات طابع أممي (كمشروع قيادة الشرق الأوسط في مطلع خمسينيات القرن العشرين ومشروع حلف بغداد في منتصفها)، وإما بكونها ذات طابع وظيفي (كمشروع جونستون للمياه خلال المدة نفسها)، وإما بكونها ذات طابع يجمع الأمرين معًا (كمبدأ أيزنهاور في ١٩٥٧ وشرق أوسطية أوسلو في أعقاب توقيع الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي في ١٩٩٣)، لكن حلم الشرق أوسطية الأمريكي هذه المرة اتخذ خصوصيات الداخل العربي هدفًا له.

وباستثناء ما سبقت الإشارة إليه، فإن المبادرة لم تأت بجدد نوعيًا يختلف عن الأفكار التي تبارى رجال الإدارة الأمريكية في البيت الأبيض ووزارة الخارجية في طرحها منذ ما يزيد عن السنتين، وإن تميزت بأنها قد غرقت في تفاصيل مملّة تعكس غياً حقيقياً للقدرة على

بالنسبة لبعض الأنظمة العربية على الأقل مسألة حياة أو موت، وسوف يكون من الخطورة بمكان أن يُنظر إليها باعتبارها قضية موسمية قد تختفي باختفاء المجموعة الحاكمة في البيت الأبيض.

وجدت قمة تونس ٢٠٠٤ في نفسها الجراءة إذن لكي تؤجل ملف تطوير الجامعة سنة كاملة من عمر الزمان في ظرف بالغ التعقيد ينطوي على تهديدات غير مسبوقه، وسمحت لنفسها بأن تبلور صيغة للتطوير تُرضي جميع الأطراف... فكيف سيكون حكم التاريخ عليها؟

٢- الشرق الأوسط الكبير

منذ التهديد بغزو العراق كانت الإدارة الأمريكية أكثر من واضحة في أنها تريد أن تجعل من احتلالها للعراق وإسقاط نظام حكمه نقطة بداية لإعادة صياغة المنطقة من جديد، وفي فبراير/ شباط ٢٠٠٤ خرجت هذه الإدارة بمبادرة للتطوير والإصلاح سُميت بالشرق الأوسط الكبير. لم يكن في المبادرة جديد بصفة عامة لا بالمعنى التاريخي ولا في إطار الموقف الراهن، فمن المنظور التاريخي مثلت الترتيبات الشرق أوسطية حلمًا أمريكيًا مستبدبًا لمستقبل الوطن العربي، فلم تُبد الولايات المتحدة الأمريكية في أي وقت من الأوقات حماسًا للتفكير في مستقبل هذا الوطن وفقًا لخطوط عربية. قد يكون الأمر راجعًا إلى وعي بحبرة التاريخ الذي يُفيد بوضوح بأن العرب ما تجمعوا إلا وشكلوا كتلة مؤثرة في التفاعلات الدولية، وقد تكون آخر حلقات هذه الحبرة هي الحقبة الناصرية التي ارتفع فيها المد القومي العربي إلى المستوى الذي ألحق فيه الضرر بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وقد يكون التأثير الصهيوني الذي يخشى بدوره تجمع العرب مسئولاً هو الآخر عن ديمومة الحلم الأمريكي الشرق أوسطي للمستقبل العربي، لكن النتيجة تبقى واحدة في كل الأحوال: أن السياسة الأمريكية أُلقت بثقلها دومًا وراء نظام شرق أوسطي لا عربي.

للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة.

وفي مجال بناء مجتمع المعرفة تحدثت المبادرة عن تعزيز جهود محو الأمية، وعن ترجمة المؤلفات الكلاسيكية لدى مجموعة دول الثماني في مجالات الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، وإعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية النافذة والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية، ودعت المبادرة إلى عقد "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم" قبل انعقاد قمة مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى، ومبادرة التعليم من خلال الإنترنت، ومبادرة لتدريس إدارة الأعمال وفقاً لنموذج "معهد البحرين للمصارف والمال"، وهو مؤسسة يديرها أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

وفي مجال توسيع الفرص الاقتصادية تضمنت المبادرة ما أسمته بمبادرة تمويل النمو من خلال "إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة"، وكذلك مبادرة التجارة التي ركزت على انضمام بلدان المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة، وإقامة مناطق تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم المنتجات وتصنيعها وتسويقها، وإنشاء "منبر للفرص الاقتصادية" يجمع مسئولين كباراً من مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى والشرق الأوسط الكبير، مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسئولين وأفراد غير حكوميين لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي^(٣٤).

ولاشك أن المبادرة على النحو السابق يمكن أن تكون متضمنة لأفكار مفيدة وفق النموذج الأمريكي في نظم الحكم والثقافة والاقتصاد، غير أن إمعان النظر في المبادرة يُفضي إلى العديد من الملاحظات التي نتخبر منها الملاحظات الأربع التالية:

الإبداع. بُنيت المبادرة على مثلث للإصلاح تُشير أضلاعه إلى: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وهي محاور جذابة بطبيعتها الحال، وتكاد أن تحظى بإجماع من النخب العربية، بل هي حريّة بأن تحصل على تأييد أي نخبة تسعى إلى التغيير في أي مكان في العالم. لكن إمعان النظر في الأفكار التي تضمنتها المبادرة لتجسيد هذا المثلث في واقع "الشرق الأوسط الكبير" يكشف عن سطحية اللغة تنم عن غياب حقيقي لفهم مدى تعقد المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

ففي مجال الديمقراطية -على سبيل المثال- تحدثت المبادرة عن "تقديم مساعدات تقنية عبر تبادل الزيارات أو الندوات لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير"، وكذلك "تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات"، وذلك فضلاً عن الإشارة إلى الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني، ومعاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء. و"مبادرة وسائل الإعلام المستقلة" من خلال آليات تتمثل في زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية، ورعاية برامج تدريب صحافيين مستقلين، وتقديم زمالات دراسية... إلخ، وجهود مكافحة الفساد من خلال التشجيع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الثماني، ومناقشة استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة، وتعزيز المجتمع المدني من خلال تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية، وزيادة التمويل المباشر للمنظمات المهمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية، وتمويل منظمة غير حكومية تعمل في اتجاه التوصل إلى تقويم سنوي

ترتبط أولى الملاحظات بأن مطلقى المبادرة قد حددوا الشرق الأوسط الكبير بأنه الدول العربية بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا وإيران وباكستان وأفغانستان، وهي مجموعة غير متجانسة من الدول على الأقل بحكم وجود إسرائيل من بينها، ولا يخفى أن هذه الدول تعاني من مشكلات مختلفة بدرجات متفاوتة، ولا يمكن أن تُوصف لها الحلول نفسها خاصة، وأن مبادرة الشرق الأوسط الكبير حرصت على أن تبدو كأنها تنطلق من حاجة داخلية ماسة للتغيير عبّر عنها تقريراً التنمية الإنسانية العربية الصادران عن الأمم المتحدة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، ولم يلتفت معدو المبادرة فيما يبدو إلى أن معنى الاستناد الحضري إلى التقريرين هو أن الرؤية المتضمنة في المبادرة لا تنسحب إلا على البلدان العربية.

أما الملاحظة الثانية فتشير إلى أن المبادرة قد أغفلت تماماً دور العوامل الخارجية في وصول الأوضاع العربية إلى ما وصلت إليه من حال أمعنت المبادرة في نقده. وقد لا يكون ملائماً الآن الدخول في جدل ممتد حول مسؤولية العوامل الخارجية عن التخلف العربي خاصة وأن مسؤوليتنا عنه واضحة للغاية، ولكن يكفي أن نذكر أن هذه العوامل تلعب في الوقت الراهن دوراً بالغ الخطورة في تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أو الاحتلال الأمريكي للعراق، ومن عجب أن التقريرين اللذين استندت إليهما المبادرة قد أشارا بوضوح إلى هذه الحقيقة، فقد أشار التقرير الأول (٢٠٠٢) إلى الاحتلال الإسرائيلي وكيف أنه شكل عقبة كئوداً في وجه التنمية الإنسانية يترتب عليها هدر خطير لفرص التنمية الإنسانية في البلدان العربية وليس في فلسطين فحسب، حيث تمتد معاناة الاحتلال إلى عموم الشعب العربي وإن اقتصر جانب من أوجم عواقبه على حدود فلسطين^(٣٥)، كما شدّد التقرير الثاني الصادر في عام ٢٠٠٣ على المعنى نفسه وفصّل في بيان العواقب الوخيمة للاحتلال الإسرائيلي وممارساته على

فرص التنمية الإنسانية في فلسطين والوطن العربي، وأضاف حديثاً مماثلاً عن تداعيات احتلال العراق على التنمية الإنسانية في الوطن العربي منتهياً إلى أن "تبعات غزو العراق واحتلاله لا تتوقف عند حدوده، وسيكون لتطور الأوضاع في العراق إضافة لذلك آثار مهمة على التنمية الإنسانية في عموم الوطن العربي، إذ بالنسبة للمنطقة العربية ككل جسدت هذه الحرب مخططات إعادة تشكيل المنطقة العربية من الخارج خدمة لأغراض قوى أجنبية"، وحرص التقرير بعد ذلك أن يوضح أن هدفه في مواجهة ما سبق هو "حفز رؤية استراتيجية تبلورها النخب العربية عبر عملية إبداع مجتمعي وطنية تتوخى إعادة تشكيل المنطقة من الداخل خدمة للتقدم الإنساني فيها"^(٣٦).

وتتمثل الملاحظة الثالثة في أن المبادرة قد تحدثت في غير موقع -استشعاراً من واضعيها بحساسية فرض التغيير من الخارج- عن "التعاون مع البلدان المعنية"، وأشارت كذلك إلى أنها تأخذ في اعتبارها أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير "يجب أن تأتي من الداخل"، وإلى أن المساعدات التي ستقدمها مجموعة الثمانية سوف تتم استناداً إلى "الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة"، غير أن إمعان النظر في الآليات المقترحة يشي بالتدخل الصارخ في أحص الشؤون الداخلية للبلدان المعنية، فسوف تنشئ مجموعة الثمانية وتوفر التمويل لمراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورات قانونية، وتزيد التمويل المباشر لمنظمات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتمول منظمة غير حكومية لغرض تقويم الجهود المبذولة في مجال الإصلاح، وترعى "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم" التي ستكون ملتقى لقيادات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح، والقطاع الخاص، وقادة الهيئات المدنية الاجتماعية في المنطقة، ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ "لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث

في سبيل التغلب على النواقص في حقل التعليم" وهكذا^(٣٧).

وأخيراً فإن الملاحظة الرابعة تُشير إلى أن النخب العربية لا يمكن لها أن تفصل في رأيها بين المبادرة وبين ما تعرفه عن خبرة السياسة الأمريكية في محاولاتها السابقة لتغيير النظم من الخارج. صحيح أن فضلاً ما يمكن أن يُنسب لهذه السياسة في تأسيس نظم ديمقراطية ليبرالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كما في حالي اليابان وألمانيا على سبيل المثال، لكن وزراً كبيراً يُنسب للسياسة نفسها في التحالف مع نظم غير ديمقراطية أو إسقاط نظم ديمقراطية، وليست حالة د. محمد مصدّق في إيران في مطلع خمسينيات القرن العشرين أو سلفادور الليندي في شيلي في عقد السبعينيات من القرن نفسه سوى مثالين على عديد من الحالات المماثلة، بل إن الأداء الأمريكي في العراق - حتى الآن - يكشف عن السوءات نفسها، فالفارقة أن الولايات المتحدة التي تملأ آذاننا صراخاً حول وجوب الديمقراطية قد تبنت نهجاً غير ديمقراطي في العراق في الوقت الذي تُصر فيه القوى السياسية الحية في العراق على ديمقراطية حقيقية، وأخيراً وليس آخراً فإن العالم مليء بنماذج غير ديمقراطية تحمل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية بموجب المعايير التي تطبقها على البلدان العربية، فلماذا لا تُطيح بنظمها بالطريقة نفسها؟ بل إنه من الطريف أن المبادرة نفسها تعترف بأن الوطن العربي يسبق أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشرات عديدة، فلماذا لا توجّه الولايات المتحدة اهتمامها بالتغيير إلى أفريقيا أولاً؟

ثابتٌ قطاعٌ مهمٌّ من النخبة العربية المثقفة على رفض مشروع "الشرق الأوسط الكبير" وتفنيده، كما لوحظ أن عدداً من النظم الحاكمة في دول عربية مهمة قد استنفر في أعقاب طرح المشروع بأكثر مما استنفر بسبب احتلال العراق، وأعلن مسئولون رفيعو المستوى في هذه النظم رفضهم إملء التغيير من الخارج، وأكدوا أن التغيير يجري بالفعل بإرادة ذاتية وإن وجبت

مراعاة الظروف الخاصة بكل دولة، وانطلقت أجهزة إعلام عربية تُفند مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، وعلم أن دولاً بعينها قد قدمت مبادرات خاصة بها للتطوير الداخلي عُرضت على مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري لاتخاذ قرار بشأنها قبل رفعها إلى مؤتمر القمة التي كان يُفترض أن تعقد في مارس/ آذار ٢٠٠٤ وأجلت لأسباب غامضة، غير أن شبح "الشرق الأوسط الكبير" والخلاف العربي حوله لم يكن بعيداً عن أسباب التأجيل، وعندما عُقدت القمة لاحقاً في مايو/ أيار كان موقفها ملتبساً على النحو الذي سبق بيانه.

بدا النظام العربي مرتبكاً إذن في مواجهة مشروع "الشرق الأوسط الكبير" قبل أن تعرضه واشنطن على "قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى" التي انعقدت في ولاية جورجيا الأمريكية في يونيو/ حزيران ٢٠٠٤، وكانت الخشية مبررة من أن تكتسب المبادرة زخماً عالمياً ومن ثمّ يصبح فرضها على الدول العربية أكثر يسراً، غير أن القمة عكست -بدقة- موازين القوى العالمية والإقليمية. بدأت القمة بموقف عربي معروف يرحب بالإصلاح ويدعي السير قُدماً في طريقه ويشدّد على خصوصيته، غير أنها استمعت بالإضافة إلى ذلك إلى مواقف متحفظة من دول كبرى كفرنسا التي شدّد رئيسها على أن الديمقراطية "ليست نظاماً وإنما ثقافة"، وأن فرضها وفقاً للتصور الأمريكي يمكن أن يبدو إهانة لمجتمعات المنطقة، وأن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن تكون حرة تماماً في أن تأخذ أو تترك من مبادرة الدول الثماني ما تريد؛ مؤكداً أن هذه الدول ليست بحاجة إلى مبشّرين بالديمقراطية، وحذر من أن "فرض الإصلاحات لا يمكن أن يكون مقبولاً أبداً لأن ذلك دائماً ما يتسم بطعم الإهانة"^(٣٨).

وقد أدت المواقف المختلفة مع الموقف الأمريكي إلى إخفاق واشنطن في تمرير المبادرة كما هي، فشدّد الإعلان السياسي للقمة على أن الإصلاحات في

المنطقة ستتأسس على تعاون حقيقي مع حكومات دولها، وأن نجاح هذه الإصلاحات رهن ببلدان المنطقة، وأن التغيير يجب ألا يُفرض ولا يمكن أن يُفرض من الخارج؛ وكان لافتًا في هذا السياق تخلي الولايات المتحدة عن فكرة طرحها أثناء القمة تتعلق بتأسيس "صندوق لدعم الديمقراطية"، ومن ناحية أخرى أشار إعلان القمة إلى أهمية حل النزاعات الإقليمية لا سيما النزاع الإسرائيلي/ الفلسطيني وهو ما تجاهلته المبادرة الأمريكية أصلاً مع التأكيد على أن الصراع -بذاته- يجب ألا يستخدم كعذر لعدم الإصلاح^(٣٩).

وفي مقابل الرضوخ الأمريكي للتعديلات السابقة مرّرت الإدارة الأمريكية تصورها الخاص بآليات المساعدة في تنفيذ الإصلاحات، بشكل محدد يقرر مجالات الإصلاح، ودول المنطقة المستفيدة منها، والدول المسؤولة عن مساعدتها في هذا الصدد من بين الدول الصناعية الكبرى، كذلك تم اعتماد آلية (منتدى المستقبل) على المستوى الوزاري، والتي يحضرها وزراء من دول المنطقة ومن الدول الصناعية الثماني الكبرى. وقد عُقد أول اجتماع "لمنتدى المستقبل" في مدينة الرباط بالمغرب في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٤ بغياب كل من إسرائيل وإيران وحضور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومعظم الدول العربية، ووسط معارضة شعبية قوية اتضح مؤشراتهما في عشرات الآلاف من المواطنين المغاربة الذين تظاهروا ضد المنتدى وانعقاده على الأراضي المغربية.

وقد أوضحت الكلمات التي أقيمت أثناء المنتدى مزيداً من التحفُّظ على التوجُّهات الأمريكية، فتم التشديد على الربط بين تطبيق الإصلاحات والتقدم بخطوات أوسع في تسوية النزاع العربي/الإسرائيلي، بل لقد طالب البعض بإعطاء أولوية لتسوية هذا النزاع على إنجاز الإصلاحات، وهو ما أدى إلى شعور كولن باول وزير الخارجية الأمريكي بخيبة أمل. ومن ناحية أخرى بدت المعارضة الأوروبية -وبالذات الفرنسية- واضحة

لترسيخ "منتدى المستقبل" كآلية مؤسسية دائمة، وانطلقت هذه المعارضة من التمسك المفهوم بـ"عملية برشلونة" في إطار الشراكة الأورو-متوسطية التي أطلقت في إسبانيا في عام ١٩٩٥. ومع أن وجهة النظر هذه قد نجحت في منع تحويل المنتدى إلى "تنظيم دائم"، فإن اجتماع "منتدى المستقبل" لم ينفُضَ قبل الاتفاق على استضافة البحرين للاجتماع القادم في ٢٠٠٥، واستضافة الأردن لاجتماع ٢٠٠٦، بالإضافة إلى مبادرة مصر بالدعوة إلى اجتماع يُعقد بين وزراء خارجية الدول الثماني ونظرائهم العرب في الجامعة العربية في مارس/ آذار ٢٠٠٥^(٤٠)، وهو ما يعطي هذه الاجتماعات مسحةً من الديمومة أو المؤسسية، وإن كان التذكير واجباً بكون المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية التي انعقدت في أعقاب اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ قد عقدت أربع دورات قبل أن تلقى حتفها.

هكذا تكفلت ظروف خارجية -هي في حالنا تباينُ الموقفين الأمريكي والأوروبي بشأن الإصلاح- بكسر حدة الاندفاع الأمريكية نحو بناء شرق أوسط جديد. صحيح أنه كانت هناك معارضة عربية رسمية وغير رسمية للسياسة الأمريكية، لكن هذه المعارضة اكتسبت وزناً أكبر بالتحفظات الأوروبية على مضمون المبادرة الأمريكية كجزء من الصراع على النفوذ في المنطقة. وهكذا يكرر نموذج شرق أوسطية أوسلو نفسه، ففي سنوات التسعينيات من القرن المنصرم انخرط النظام العربي -من خلال معظم وحداته- في تفاعلات شرق أوسطية من خلال المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت في المدة بين ١٩٩٤ بالدار البيضاء وحتى ١٩٩٧ بالدوحة، مروراً بعمان (١٩٩٥) والقاهرة (١٩٩٦). كانت المعارضة العربية غير الرسمية لمشروع "بيريز" قوية في ذلك الوقت غير أن العامل الحاسم في القضاء على هذا المشروع الشرق أوسطي أتى من داخل إسرائيل باغتيال إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي والشريك الأساسي في عملية التسوية التي أفضت إلى تلك

أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة (محرران)، صناعة الكراهية في العلاقات العربية/ الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٢٣٤.

(٤) انظر: إعلان بيروت الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية ١٤، بيروت- الجمهورية اللبنانية: ١٣-١٤ محرم ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٧-٢٨/٣/٢٠٠٢، في: شئون عربية، العدد ١١٠، صيف ٢٠٠٢، ص ٢٥٨.

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٦) الأهرام، ١٧/٢/٢٠٠٣، ص ٥.

(٧) قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- إدارة شئون مجلس الجامعة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (١٥)، شرم الشيخ- جمهورية مصر العربية، ٢٨ ذو الحجة ١٤٢٣ هـ الموافق ١ مارس/ آذار ٢٠٠٣، ص ٤-٦.

(٨) قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (١١٩)، القاهرة ٢٢-٢٤ مارس آذار ٢٠٠٣، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: إدارة شئون مجلس الجامعة، ص ٦-٨.

(٩) راجع: محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢١-٢٣. راجع أيضاً: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، ص ٢٤-٢٦.

(١٠) انظر: أحمد يوسف أحمد، جورج بوش في قمة عربية،

الاتحاد، ٣/٦/٢٠٠٣.

(١١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: إدارة شئون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٢٠)، القاهرة، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، ص ٢٤-٢٥.

(١٢) راجع: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: إدارة شئون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٢١)، القاهرة مارس/ آذار ٢٠٠٤، ص ٢٠-٢١.

(١٣) المرجع السابق، ص ٢٠.

الترتيبات الشرق أوسطية، ثم تولى اليمين المتشدد بزعامة بنيامين نتنياهو للحكم في إسرائيل في ١٩٩٦، وهو تطور سارع -نتنياهو- بعده إلى إعلان تنصُّله من أوصلو، وتوقفت بعد ذلك كافة مظاهر شرق أوسطية أوصلو، فهل يكرر "التاريخ" نفسه؛ بمعنى أن يكون الفيصل في استمرار مشروع "الشرق الأوسط الكبير" من عدمه راجعاً بالأساس لعوامل خارجية وليست عربية.

وإذا كان العرب قد حققوا نوعاً من الكسب في قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى ومنتدى المستقبل حماهم نسبياً من حدة الهجوم الأمريكي على نظامهم القومي، فإن قضية التطوير الحقيقي بدت بعد هذا كله "لقبضة" لا تجد من يتبناها بحق وبالمضمون الذي يجب أن تكون عليه، فالإدارة الأمريكية تغلف اندفاعها نحو الهيمنة على المنطقة بالرغبة في إصلاح نظمها، والأوروبيون مهتمون بصدِّ الاندفاع الأمريكي حماية لإطارهم الخاص بالشراكة الأورو-متوسطية، والدول العربية تدعي كلها أنها مبادرة بالإصلاح منذ زمن، وأن مسيرته في صعود، بينما يعلم الكافة أن خَطَى الإصلاح سوف تبقى بطيئة وربما متعثرة أو حتى غائبة طالما بقيت محاولات الهيمنة الخارجية ونماذج الاستبداد السياسي في الوطن العربي.

الهوامش:

(١) راجع: أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية- العربية (١٩٤٥-١٩٨١): دراسة استطلاعية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، مايو/ آيار ١٩٩٦)، ص ١١٢-١٢١.

(٢) راجع: أحمد يوسف أحمد، النظام العربي والنظام العالمي: بحث في أنماط الارتباط، في: محمد السيد سعيد (منسق)، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١، ص ٤٠-٤٨.

(٣) راجع: نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في:

والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، ١٩٩٩، ص ٢٦٣-٢٦٧.

(٢٥) مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية: مركز التوثيق والمعلومات، مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها (١٩٤٦-١٩٨٥)، ١٩٨٧، ص ٢٣-٢٤.

(٢٦) بطرس بطرس غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ٨٧-٩٢.

(٢٧) قرارات قمة أنشاص، ٢٨-٢٩/٥/١٩٤٦، في: مؤتمرات القمة العربية، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢٨) راجع: أحمد الشقيري، الجامعة العربية: كيف تكون جامعة؟ وكيف تصبح عربية؟، دار بوسلامة للنشر، تونس، ١٩٧٩، ص ١٩٦.

(٢٩) قرارات قمة الدار البيضاء (١٣-١٧/٩/١٩٦٥)، في: مؤتمرات القمة العربية، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.

(٣٠) قرارات قمة شرم الشيخ، مارس/ آذار ٢٠٠٣، في: مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (١٥)، مرجع سابق، ص ٦.

(٣١) راجع: عملية تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته، تقرير مرفوع من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (١٦)، تونس-الجمهورية التونسية.

(٣٢) راجع: نصوص هذه المبادرات والأفكار في ملاحق كتاب من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص ٤٠٣ وما بعدها.

(٣٣) قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية ١٦)، مرجع سابق، ص ١٨.

(٣٤) انظر نص مبادرة الشرق الأوسط الكبير في: الحياة، ٢٠٠٤/٢/٣.

(٣٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، ص ١.

(٣٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، ص ٢.

(٣٧) نص مبادرة الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق.

(٣٨) جريدة الشرق الأوسط، ١١/٦/٢٠٠٤.

(١٤) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: إدارة شئون مجلس الجامعة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (١٦)، تونس: الجمهورية التونسية (٣-٤ ربيع ثاني ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٢-٢٣ مايو/ أيار ٢٠٠٤)، ص ٣٨.

(١٥) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- إدارة شئون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٢٢)، القاهرة، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، ص ٣٠.

(١٦) انظر نص القرار في: المستقبل العربي، العدد ٣٠٥، ٢٠٠٤/٧، ص ١٤٨-١٥٤.

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) يمكن الرجوع إلى النص الكامل (باللغة الإنجليزية) للبيان الختامي الصادر عن مؤتمر شرم الشيخ بشأن العراق على الرابط التالي على شبكة الإنترنت:
http://www.usip.org/library/pa/iraq/ahddoc/iraq_fc_11232004.html

(١٩) أحمد يوسف أحمد، دلالات خطورة للسلوك التصويتي بشأن قرار جائر، الاتحاد، ٢٧/٥/٢٠٠٣.

(٢٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٤٠٥.

(٢١) راجع بصفة عامة: مثنى حارث الضاري، المقاومة العراقية وسلمان الجميلي، المقاومة العراقية، وملاحق تشكيل الهوية، في: أحمد يوسف أحمد (وآخرون)، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، الطبعة الأولى، آب/أغسطس ٢٠٠٤، ص ٧٤٧-٧٨٢.

(٢٢) راجع: سلمان الجميلي، مرجع سابق، ص ٧٦٢.

(٢٣) راجع: عبد الحليم المحجوب، مستقبل الجامعة العربية في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح، في: إبراهيم محمود (وآخرون)، من أجل إصلاح جامعة الدول العربية (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن)، بيروت، الطبعة الأولى، آذار/مارس ٢٠٠٤، ص ١٧٥-٢٠١.

(٢٤) راجع: ناصيف حتى، الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق، في: جميل مطر (وآخرون)، جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومحاولات التطوير، مركز البحوث

(٣٩) انظر نص الوثيقة الصادرة عن قمة الثمانية المنعقدة بسي آيلاند بولاية جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١١/٦/٢٠٠٤، بعنوان: شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، على موقع الإسلام على الإنترنت على الرابط أدناه:

<http://www.islamonline.net/arabic/doc/2004/06/article05.shtml>

(٤٠) انظر الوثيقة الصادرة عن منتدى المستقبل الذي عقد بمدينة الرباط على موقع الإسلام على الإنترنت على الرابط أدناه:

<http://www.islamonline.net/arabic/doc/2004/12/article03.shtml>